مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

The Impact of Liquidity and Profitability on the Safety of Syrian Private Commercial Banks"

Dr. Mounzer Mourhij*
Nour L. Danourah**

(Received 1 / 10 / 2017. Accepted 13 / 11 / 2017)

□ ABSTRACT □

This study aimed study the impact of both liquidity and profitability on the banking safety of the Syrian private commercial banks and their relationship with them. The needed data were collected from two main sources: the financial statements, and the disclosures of the privet commercial banks listed in the Damascus Securities Exchange, the studied sample consists of all listed (11) banks, and the Damascus Securities Exchange reports for the period (2009-2016). For the purposes of analysis, the Pearson correlation coefficient and the multiple linear regression model were used to study the relationship between liquidity and profitability with the banking safety and their impact on it.

The results of the study showed that, there is a statistically significant positive correlation between the liquidity ratios (total liquid and semi-liquid assets/ total deposits; total liquid assets/ total deposits; total liquid assets/ total assets) and banking safety in Syrian private commercial banks, there is a statistically significant positive correlation between the profitability ratio (Return On Assets; Return On Equity) and banking safety in Syrian private commercial banks.

The study recommended the need to maintain high and good levels of banking safety in Syrian private commercial banks to exceed 20%, and the need to maintain good levels of liquidity and attention in investing shareholders' funds and all bank assets due to their important role in raising the level of banking safety in Syrian private commercial banks, and the study recommended benefiting from the models reached by the study and developing it to more sophisticated models by relying on data for longer periods of time.

Key words: Banking Safety, Liquidity, Profitability, Commercial Banks, Syria.

*Associate Professor-Department Of Business Administration-Faculty Of Economics-Tishreen University- Lattakia -Syria.
**Postgraduate Student-Department Of Business Administration- Faculty Of Economics-Tishreen University-Lattakia-Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

"أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية"

الدكتور منذر مرهج[2]*
نور لؤي دنوره[3]**

(تاريخ الإيداع 1 / 10 / 2017. قُبِل للنشر في 13 / 11 / 2017)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى دراسة تأثير كل من السيولة والربحية على الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية وعلاقتهما به. وقد تمّ جمع البيانات اللازمة لذلك من خلال مصدرين رئيسين: القوائم المالية، وإفصاحات المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعددها أحد عشر مصرفاً مثلت عينة الدراسة، وتقارير سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2009– 2016). وبغرض التحليل، فقد تمّ استخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة علاقة كل من السيولة والربحية بالأمان المصرفي وتأثيرهما عليه.

وقد أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة (إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة/ إجمالي الودائع؛ إجمالي الأصول السائلة/ إجمالي الودائع؛ إجمالي الأصول السائلة/ إجمالي الأصول) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية. كما أظهرت وجود علاقة ارتباط طردية مقبولة ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية (العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية.

وقد أوصى البحث بضرورة الحفاظ على مستويات مرتفعة وجيدة من الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية بحيث تزيد عن نسبة 20%، وضرورة الحفاظ على مستويات جيدة من السيولة والاهتمام باستثمار أموال المساهمين وكافة أصول المصارف نظراً لدورهما المهم في رفع مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية، كما أوصى البحث بالاستفادة من نموذجي البحث الذين توصل إليهما وتطويرهما إلى نماذج أكثر تطوراً من خلال الاعتماد على بيانات لفترات زمنية أطول.

الكلمات المفتاحية: الأمان المصرفي، السيولة، الربحية، المصارف التجارية، سورية.

* **أستاذ مساعد– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.**
** **طالبة ماجستير– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مقدمة :

تشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد لأي دولة، إذ إن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك لأنه يعدَ الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشر رئيس على حيوية الوضع الاقتصادي من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات: تلقي الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وتمويل التجارة الخارجية وغيرها من الخدمات التي تتطور مع تطور القطاع المصرفي.

وتحتل أهداف المصارف (الأمان، السيولة، الربحية) أهمية خاصة في عمل المصارف، فالأمان المصرفي من المصطلحات الحديثة التي انتشرت مؤخراً بعد التطور التقني المطَرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق يتسم بالمنافسة الشديدة، كما أن حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية أدت إلى تعثر المصارف وإفلاسها، وقد أصبح توفر الأمان هو المطلب الأساسي في التعامل مع أي مصرف، حيث يتسم رأسمال المصرف التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%. وهذا يعني ضيق هامش الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالمصارف التجارية لا تستطيع أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والاحتياطيات لديها، لأن ذلك يتمّ على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع لديها، فإذا زادت الخسائر عن ذلك قد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس المصرف. فالسيولة هي عامل أساسي في تحقيق الأمان وكسب ثقة المودعين والمتعاملين ومواجهة السحوبات والالتزامات. في حين أن الربحية هي من الأهداف الرئيسة التي تسعى المصارف إلى تحقيقها لضمان استمراريتها وعملها. ومن المعروف أن السيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، لذلك تقوم المصارف بالجهود الحثيثة من أجل الموازنة بين هذين الهدفين، بشكل تحقق أكبر قدر من الأرباح مع الاحتفاظ بالسيولة الملائمة لتحقيق هدف الأمان.

مشكلة البحث :

باعتبار المصارف هي إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وباعتبار أن هدفي السيولة والربحية فيها هما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان ويشكلان وظائف الأمان المصرفي، ومع تقلّب نسب السيولة والربحية وبالتالي مستوى الأمان المصرفي واختلافها من مصرف لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، وأثر ذلك على أداء المصارف وقدرتها على تحقيق أهدافها، فإن مشكلة البحث تكمن في محاولة تقصي وتحديد العلاقة بين كل من نسب السيولة والربحية من جهة والأمان المصرفي من جهة أخرى، ومدى تأثر الأمان المصرفي بمستويات السيولة والربحية في المصرف، وعليه تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. ما هي العلاقة بين السيولة ودرجة الأمان في المصارف التجارية الخاصة السورية ؟.
2. ما هي العلاقة بين الربحية ودرجة الأمان في المصارف التجارية الخاصة السورية ؟.
3. ما هو أثر السيولة على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية؟.
4. ما هو أثر الربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية؟.

أهمية البحث وأهدافه:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية تحقيق مستوى أمان مصرفي معين وهو هدف رئيس من أهداف المصارف إلى جانب هدفي السيولة والربحية، والذي يحقق فوائد للعديد من الجهات مثل: المالكين: من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال، المستثمرين: للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن سواء أكانوا أفراد أم هيئات، المودعين: من أجل الاطمئنان على إمكانية استرداد ودائعهم من جهة، والحصول على الفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى، الإدارة المصرفية: للتعرف على مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من المخاطر، الجهات الرقابية: من أجل اتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني.

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحيد شكل العلاقة بين كل من السيولة والربحية والأمان المصرفي.
2. تحديد أثر كل من السيولة والربحية على الأمان المصرفي.
3. وضع مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في مساعدة المصارف محل الدراسة على تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأمان المصرفي.

متغيرات البحث (Research Variables):

1. المتغير التابع: يتمثل بمستوى الأمان المصرفي والذي يقاس من خلال نسبة الملكية التي تساوي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (صباح، 2008؛ عمران، 2015).

2. المتغيرات المستقلة:

أ- **السيولة:** والتي تقاس من خلال النسب الآتية:

نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى إجمالي الودائع (ضاهر والخنيسة، 2015، 339).

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع (Paulin & Wiryono, 2015, 175).

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Aspal & Nazneen, 2014, 35).

ب-الربحية: والتي تقاس من خلال النسب الآتية:

نسبة العائد على الأصول والتي تساوي صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول.

نسبة العائد على حقوق الملكية والتي تساوي صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية (Simiyu, 2015, 3).

فرضيات البحث (Research Hypothesis):

للإجابة على تساؤلات البحث تمّ صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.
2. لا تؤثر درجة السيولة على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.
4. لا يؤثر مستوى الربحية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية.

منهجية البحث :

لتحقيق هدف البحث، اعتمد الباحثان المنهج الاستنباطي الذي يقوم على التوجه من العام إلى الخاص وذلك من خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الكتب والدوريات لتغطية الجانب النظري، بالإضافة إلى التقارير السنوية (القوائم المالية) للمصارف والصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية لتغطية الجانب العملي التطبيقي من الدراسة، كما تمّ تطبيق النماذج والأساليب الإحصائية المتمثلة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) إصدار 20، وذلك بهدف دراسة العلاقة بين السيولة والربحية وبين أمان المصارف محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة (خريوش وآخرون، 2004): بعنوان: "العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني: –دراسة ميدانية –":

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي (المحتسب من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) لدى المصارف الأردنية، ولتحقيق ذلك تمّ جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للمصارف التي مثلت عينة الدراسة وعددها 13 مصرفاً، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن المصرف المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية وذلك عن الفترة 1992–2002، وتمّ استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث تمّ التوصل من خلاله إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر تدني رأس المال ومخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

دراسة (صباح، 2008): بعنوان: "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين– دراسة تحليلية–":

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي استند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للمصارف من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان المصرفي (المحتسب من خلال قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد شملت عينة الدراسة 12 مصرفاً وذلك عن الفترة 1997–2007 باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel Data، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة ومعدل العائد على إجمالي الأصول، وعلاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي.

دراسة (الأمين وآخرون، 2014): بعنوان: "محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي– دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية":

هدفت الدراسة إلى دراسة علاقة وتأثير محددات كفاية رأس المال على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في الجمهورية العربية السورية، ولتحقيق ذلك تمّ جمع البيانات اللازمة من القوائم المالية وإفصاحات المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية والتي مثلت العينة وعددها 12 مصرفاً خلال الفترة 2007–2011، وتمّ استخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار المتعدد، وقد أظهرت

الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال المصرفي وكل من مخاطر رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الأصول، وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر الائتمان، أما باقي المتغيرات (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، معدل القوة الإيرادية) فقد أظهرت النتائج أنها لا ترتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع كفاية رأس المال المصرفي، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، أما باقي المتغيرات (معدل العائد على إجمالي الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر الائتمان، ومعدل القوة الإيرادية) فقد أظهرت النتائج أنها لا ترتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع درجة الأمان المصرفي.

دراسة (عمران، 2015): بعنوان: "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية: نموذج مقترح":

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في المصارف السورية، والتنبؤ بها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف التي مثلت العينة وعددها 8 مصارف خلال الفترة 2008–2013، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة، وأوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي.

دراسة (Mwizarubi, et, at, 2015): "Liquidity – Profitability Trade-off in Commercial Banks: Evidence from Tanzania":

"مفاضلة السيولة والربحية في المصارف التجارية: أدلة من تنزانيا":

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الربحية والسيولة في المصارف التجارية التنزانية، وشملت عينة الدراسة خمسة مصارف خلال الفترة 2006–2013، وتمَ جمع البيانات المالية من القوائم المالية للمصارف، وقد تمَ تطبيق اختبار Hausman باستخدام برنامج STATA، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف (صافي هامش الفائدة؛ العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية) وسيولتها (نسبة القروض إلى إجمالي الودائع؛ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع).

دراسة (Heryanto, 2016): "Effect of Liquidity and Profitability to Bank Stock Return in Indonesia Stock Exchange (IDX)":

"تأثير السيولة والربحية على عوائد الأسهم المصرفية المدرجة في بورصة أندونيسيا":

هدفت الدراسة إلى الحصول على أدلة تجريبية حول تأثير السيولة والربحية على عوائد الأسهم المصرفية المدرجة في بورصة أندونيسيا، وشملت عينة الدراسة 29 مصرفاً خلال الفترة 2009–2010 ولكن عدد المصارف التي تمكن من الحصول منها على المعلومات مثلت 26 مصرفاً، وقد تمَ استخدام نموذج الانحدار الخطي لتحليل تأثير علاقة السيولة والربحية على عوائد الأسهم المصرفية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن السيولة والربحية لها تأثير كبير على عوائد الأسهم.

دراسة (Al-Afeef& Al-Ta'ani, 2017): "The Effect of Risks on Banking Safety Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005-2016)":

"تأثير المخاطر على الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الأردنية (2005–2016)":

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير المخاطر: (مخاطر السيولة؛ مخاطر الائتمان المصرفي؛ مخاطر سعر الفائدة) على الأمان المصرفي في المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة 2005–2016، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة على الأمان في القطاع المصرفي، ولا أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان المصرفي على الأمان في القطاع المصرفي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تعدَ هذه الدراسة إضافة للدراسات السابقة، حيث تناولت غالبية الدراسات السابقة المشار إليها المتغيرات المستقلة المتعلقة بمعدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الأصول، و مخاطر السيولة على المتغير التابع (الأمان المصرفي)، وتطرقت إلى متغيري السيولة والربحية على عوائد الأسهم، ولم تتطرق إلى نسبة السيولة (الأصول السائلة/ إجمالي الأصول)، كما لم تتطرق إلى نسب (السيولة، الربحية) مجتمعة على الأمان المصرفي، كما أن الدراسة الحالية طبقت على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ولفترات زمنية أطول وأحدث.

الإطار النظري للبحث:

1. الأمان المصرفي (Banking Safety):

الأمان المصرفي: هو قدرة المصارف على التحوّط والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف (خريوش وآخرون، 2004، 61)، وامتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة عمليات الائتمان والاستثمار وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف (أبو زيد، 2003، 248)، فالأمان المصرفي هو قدرة المصرف على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها وذلك من حقوق الملكية الخاصة به والمتمثلة برأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمؤونات التي زال سبب تشكيلها (مرهج، 2016، 80)، فرأس المال هو أحد العوامل المهمة في المصرف التي تؤثر على مستوى أمان المصرف، وهو كمية رأس المال الخاص المتوفر لدعم المصرف ويعمل كمخفف في الحالة المعاكسة (Ongore & Kusa, 2013, 240)، ويتسم رأس مال المصرف بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا يعني ضيق هامش الأمان بالنسبة للمودعين والذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمار، لذا فإذا زادت الخسائر عن رأس المال فقد تلتهم جزء من أموال المودعين (سعاد، 2014، 6)، لذلك فإن المصرف مؤتمن على أصول المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوا أموالهم فهو حريص على تلك الأصول ويعدَ رأس مال المصرف بمثابة (وسادة) على حد تعبير المصرفيين فهو تأمين ضد الخسائر التي يتعرض لها المصرف (مسعودي وأم الخير، 2013، 11)، إذاً رأس مال المصارف يخلق السيولة للمصرف وذلك لأن الودائع بمعظمها ضعيفة وعرضة لمخاطر المصرف. علاوة على ذلك، فإنّ ضخامة رأس مال المصرف تقلل من فرص حدوث الخطر (Ongore & Kusa, 2013, 240).

يعدّ رأس المال عنصر أمان هام في العمل المصرفي، فهو مصدر تمويل المصرف، وامتصاص خسائره، وقاعدة للنمو المستقبلي، كما أنه مصدر إيراد لحملة الأسهم وبالتالي سبب رئيس في مطالبتهم بالتأكد من أن المصرف مدار بصورة آمنة وسليمة، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار الأمان المصرفي مطلب حيوي ضروري لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنون وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية (زاهر،

2014، 401)، إذ يمكّن المصرف بجانب المصادر الأخرى من الحصول على الأصول اللازمة للاستثمار في العمليات المصرفية. كما أنه يعدَ عامل حماية ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف ويزيد ثقة المتعاملين مع المصرف وخاصة منهم أصحاب الودائع. كما أنّه بمثابة الأداة التي تستطيع من خلالها السلطات المصرفية أن تقيّد من التوسع في حجم العمليات أو أن تزيد منها (أبوزيد، 2003، 260)، ويجب على المراقبين في هذا الشأن تشجيع المصارف على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد المطلوب والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأية مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الأصول القائمة (زاهر، 2014، 401).

إنَ تحقيق الأمان للمصرف ما هو إلا امتصاص للخسائر المرتبطة بتوظيف الأصول عن طريق حق الملكية (أبوزيد، 2003، 255)، إذاً الأمان يعني حقوق الملكية، فدرجة الأمان المصرفي تقيس مدى قدرة المصارف على مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية، وتقاس درجة الأمان المصرفي من خلال النسبة الآتية: **(الأمان المصرفي = حقوق الملكية/ الأصول الخطرة)**، وتمثل الأصول الخطرة إجمالي الأصول عدا الأصول السائلة منها، كما تقاس أيضاً من خلال نسبة **(حقوق الملكية/ إجمالي الأصول)**، وتعبر هذه النسبة عن مدى ملاءة رأس المال لإجمالي الأصول، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف بصورة جيدة، فوظيفة رأس المال لا تقتصر على شراء المباني والمعدات الأخرى اللازمة لعمل المصرف، بل تتعدى ذلك إلى مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على الودائع (الأمين وآخرون، 2014، 175).

2. السيولة (Liquidity):

تعرَف السيولة بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع، وأيضاً تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة (زاهر، 2014، 400)، إذاً السيولة هي قدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقدية بشكل سريع دون تحقيق أية خسائر (ضاهر والخنيسة، 2014، 340).

وتكمن أهمية السيولة في المصرف في تعزيز ثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم وتؤكد لهم بأنها قادرة على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم (احلاسة، 2013، 41)، وتجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات ودفع تكلفة أعلى للأموال (زاهر، 2014، 401)، وتعطي الفرصة للاستثمارات ذات الريعية العالية وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض (عاشور، 2014، 28) وبالتالي يظهر المصرف في السوق المالي الحساس اتجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته (بوعبدلي وسعيد، 2014، 103)، فهي تمثل أساس عمل المصارف، ويؤدي عدم إدارتها إلى إعسار المصارف، فالمصارف التجارية تهتم بالسيولة أكثر من غيرها من المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية لأنها تعكس ملاءة المصرف، فنسبة الخصوم النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً ويتألف جزء كبير من خصومها من التزامات قصيرة الأجل (Al-Afeef & Al-Ta'ani, 2017, 103).

وتقاس السيولة من خلال النسب الآتية: **نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة/ إجمالي الودائع**، وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية ردّ المصرف للودائع سريعة الطلب من قبل العملاء وذلك من خلال الأصول السائلة المتاحة لديه إضافة إلى الأصول التي تمتاز بسهولة تحويلها إلى سيولة بدون أو بأقل الخسائر، **نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الودائع**، وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية ردّ المصرف للودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها

بصورة مباشرة (القرعان وآخرون، 2014، 299)، **نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول**، وتقيس هذه النسبة مركز السيولة الإجمالي للمصرف (Aspal & Nazneen, 2014, 35).

3. الربحية (Profitability):

تعرَف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وبالتالي فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما يفضي إلى تصفيتها (مزيق، 2014، 31)، فالهدف الرئيس للمصارف التجارية هو تحقيق الأرباح وتعظيمها شأنها في ذلك شأن أي منظمة أعمال تسعى لزيادة ثروة مالكيها وزيادة القيمة السوقية لأسهمها (شهاب الدين، 2016، 41)، إذاً الربحية هي قدرة المصرف على منح المستثمرين عائداً على استثماراتهم (ضاهر والخنيسة، 2014، 342).

وتكمن أهمية الربحية في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها المصرف(ضاهر والخنيسة، 2014، 342)، فهي تعدَ عنصراً أساسياً وضرورياً لبقاء المصرف واستمراره (كنعان ومحمد، 2014، 541)، وزيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين، وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف (زاهر، 2014، 395)، بالإضافة إلى أنها مؤشر مهم لقياس كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد الموجودة لديها (كنعان ومحمد، 2014، 541) حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح، وتعطي فكرة عامة عن مدى كفاية المصرف في إدارة مشاريعه، إضافة إلى أنها تعدَ مقياساً لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل إدارة المصرف (زاهر، 2014، 395).

وتقاس الربحية من خلال النسب الآتية: **العائد على الأصول= صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول**، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في توليد الأرباح عن طريق استثمار أصول وموارد المصرف المتاحة لديها، **نسبة العائد على حقوق الملكية=صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي حقوق الملكية**، وتقيس هذه النسبة مقدار الربح الذي يحققه المصرف مقارنة بالمبلغ الإجمالي لحقوق الملكية المستثمر في الميزانية العمومية (Simiyu, 2015, 3).

النتائج والمناقشة:

فيما يتعلق باختيار عينة البحث فقد شملت جميع مفردات مجتمع البحث والمتمثل بالمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتكون من 11 مصرفاً خلال الفترة الزمنية 2009-2016، والجدول (1) يوضح المصارف التجارية الخاصة السورية مرتبة وفقاً لتاريخ الإدراج في السوق:

الجدول (1) المصارف التجارية الخاصة السورية التي شملتها عينة البحث.

م	اسم المصرف	رمز المصرف	سنة التأسيس	تاريخ مزاولة العمل
1	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	29/01/2003	04/12/2004
2	المصرف العربي سورية	ARBS	24/03/2005	02/01/2006
3	مصرف سورية والمهجر	BSO	29/12/2003	06/01/2004
4	مصرف عودة سورية	BASY	30/08/2005	28/09/2005

5	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	14/12/2003	06/06/2004
6	مصرف بيبلوس سورية	BBS	20/10/2005	05/12/2005
7	مصرف قطر الوطني سورية	QNBS	30/09/2009	15/11/2009
8	مصرف الأردن سورية	BOJS	28/05/2008	28/112008
9	مصرف سورية والخليج	SGB	21/11/2006	13/06/2007
10	مصرف الشرق	SHRQ	22/12/2008	03/05/2009
11	مصرف فرنسبنك سورية	FSBS	13/07/2008	15/01/2009

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً للتقارير المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

تتكون الدراسة الميدانية من محورين رئيسين يهتمّ المحور الرئيس الأول بدراسة علاقة السيولة بأمان المصارف التجارية الخاصة السورية وتأثيرها عليه، ويهتمّ المحور الرئيس الثاني بدراسة علاقة الربحية بأمان المصارف التجارية الخاصة السورية وتأثيرها عليه، وقد تمّ تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار 20 لقياس معامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك من أجل اختبار العلاقة المفترضة بين كل من المتغيرين المستقلين (السيولة والربحية) والمتغير التابع (الأمان المصرفي)، وتحديد تأثير كل من هذين المتغيرين المستقلين على المتغير التابع.

الجدول (2) متوسط الحد الأدنى المطلوب من الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية.

الأمان المصرفي											
م	المصرف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع	المتوسط
1	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	4%	4%	9%	8%	8%	8%	10%	12%	65%	8%
2	المصرف العربي سورية	10%	9%	16%	16%	16%	16%	22%	28%	132%	17%
3	مصرف سورية والمهجر	6%	6%	8%	10%	6%	7%	10%	11%	65%	8%
4	مصرف عودة سورية	8%	7%	11%	14%	13%	16%	20%	26%	116%	14%
5	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	7%	9%	13%	15%	13%	12%	10%	11%	91%	11%
6	مصرف بيبلوس سورية	7%	10%	14%	15%	15%	15%	20%	29%	124%	16%
7	مصرف قطر الوطني سورية	83%	62%	72%	76%	76%	74%	79%	78%	601%	75%
8	مصرف الأردن سورية	30%	18%	17%	15%	13%	13%	21%	33%	160%	20%
9	مصرف سورية والخليج	22%	16%	12%	10%	7%	3%	7%	7%	83%	10%
10	مصرف الشرق	47%	24%	14%	15%	18%	17%	25%	40%	200%	25%
11	مصرف فرنسبنك سورية	11%	6%	13%	12%	10%	13%	15%	22%	103%	13%
	المجموع	236%	172%	199%	207%	197%	194%	239%	297%	-	218%
	المتوسط	21%	16%	18%	19%	18%	18%	22%	27%	158%	-

متوسط الحد الأدنى المطلوب من الأمان المصرفي = 11/218 = 8/158 = 20%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً للتقارير المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

يلاحظ من الجدول (2) أن أعلى نسبة متوسط أمان مصرفي بلغت 75% وقد كان مصرف قطر الوطني سورية قد حققها من بين المصارف التجارية الخاصة السورية، أما أصغر نسبة متوسط أمان مصرفي بلغت 8% وقد كان مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر قد حققاها، بينما كانت أعلى نسبة متوسط أمان مصرفي عام 2016 بالنسبة لجميع المصارف محل الدراسة حيث بلغت 27%، أما أصغر نسبة متوسط أمان مصرفي كانت عام 2010 حيث بلغت 16%. لكن متوسط الحد الأدنى من الأمان المصرفي المطلوب من المصارف التجارية الخاصة السورية العمل ضمنها وألّا تنخفض عنه بالنسبة لجميع المصارف وللفترة محل الدراسة هي 20%.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

وتنقسم الفرضية الرئيسة الأولى إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

1/1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة / إجمالي الودائع وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

2/1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

3/1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

لا تؤثر درجة السيولة على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية.

تمّت دراسة علاقة وتأثير السيولة على الأمان المصرفي باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، وباستخدام معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد(Multiple linear Regression) التي يمكن صياغتها على النحو الآتي: $BS = a + \beta1\ Liq1 + \beta2\ Liq2 + \beta3\ Liq3$

حيث: BS: الأمان المصرفي، a: ثابت النموذج، β1: معامل إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة إلى إجمالي الودائع، Liq1: إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة إلى إجمالي الودائع، β2: معامل إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، Liq2: إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، β3: معامل إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، Liq3: إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

كما تمّ استخراج معامل الارتباط لجميع مفردات العينة خلال فترة الدراسة (2009-2016)، وكذلك تمّ استخراج نتائج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغير المستقل (السيولة) المؤلف من (نسبة إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة إلى إجمالي الودائع؛ نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع؛ نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) والمتغير التابع (الأمان المصرفي)، ومن أجل التعرّف على إمكانية التنبؤ بمستوى الأمان المصرفي

بالاعتماد على قيم نسب السيولة فقد تمّ إجراء الانحدار الخطي للعلاقة، وذلك وفقاً لما هو مبين في الجداول الآتية ذوات الأرقام (3،4،5):

الجدول (3) تحليل الانحدار الخطي المتعدد Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.902[a]	.813	.807	.08439638

a. Predictors: (Constant), liq3, liq1, liq2

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (3) بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R = 0.902) وهي دالة إحصائياً وتدل على وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين المتغيرات المستقلة نسب السيولة (إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة / إجمالي الودائع؛ إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الودائع؛ إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الأصول) والأمان المصرفي (غدير، 2012، 69)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والأمان المصرفي، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والأمان المصرفي، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R Square =0.813) مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (نسب السيولة) تؤثر على المتغير التابع (الأمان المصرفي) بما يعادل 81% فقط، أي أن المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) تفسر ما نسبته 81% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بالاعتماد على معامل الانحدار.

الجدول (4) تحليل التباين الأحادي[a] ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.608	3	.869	122.053	.000[b]
	Residual	.598	84	.007		
	Total	3.206	87			

a. Dependent Variable: BS

b. Predictors: (Constant), liq3, liq1, liq2

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيمة F لاختبار تحليل التباين الأحادي قد بلغت 122.053 بمستوى دلالة أقل من 0.01 وبالتالي أحد معاملات خط الانحدار لا تساوي الصفر.

الجدول (5) معاملات خط الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.801	.069		-11.674	.000
	liq1	.877	.054	17.686	16.121	.000
	liq2	-.851	.054	-17.330	-15.674	.000
	liq3	.942	.084	.723	11.214	.000

a. Dependent Variable: BS

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن شكل المعادلة هو:

$$BS = -0.801 + 0.877\ Liq1 - 0.851\ Liq2 + 0.942\ Liq3$$

وبالنظر إلى معنوية معاملات الانحدار نجد أنها أقل من 5%، وبالتالي تعدّ هذه المعادلة منطقية مع مبدأ عمل هدف السيولة وهو توفير الأموال وتحقيق السيولة والذي يعني حماية المودعين، وهذا الهدف هو أحد وظائف الأمان المصرفي المتمثل بكسب ثقة المودعين الذين تمثل أموالهم الجزء الأكبر من رأس المال وجذبهم لوضع أموالهم في المصرف مما يزيد من رأس المال ويساعد على امتصاص الخسائر ومواجهتها.

الفرضية الرئيسة الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

وتنقسم الفرضية الرئيسة الثالثة إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

1/3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على الأصول وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

2/3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على حقوق الملكية وأمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

الفرضية الرئيسة الرابعة:

لا يؤثر مستوى الربحية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية.

تمّت دراسة علاقة وتأثير الربحية على الأمان المصرفي باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، وباستخدام معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد(Multiple linear Regression) التي يمكن صياغتها كما يلي: $BS = a + \beta 1\ ROA + \beta 2\ ROE$

حيث: BS: الأمان المصرفي، a: ثابت النموذج، β1: معامل العائد على الأصول، ROA: العائد على الأصول، β2: معامل العائد على حقوق الملكية، ROE: العائد على حقوق الملكية.

كما تمّ استخراج معامل الارتباط لجميع مفردات العينة خلال فترة الدراسة (2009-2016)، وكذلك تمّ استخراج نتائج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغير المستقل (الربحية) المؤلف من (نسبة العائد على الأصول؛ نسبة العائد على حقوق الملكية) والمتغير التابع (الأمان المصرفي)، ومن أجل التعرّف على إمكانية التنبؤ بمستوى الأمان المصرفي بالاعتماد على قيم نسب الربحية فقد تمّ إجراء الانحدار الخطي للعلاقة، وذلك وفقاً لما هو مبين في الجداول الآتية ذوات الأرقام (7،6،8):

الجدول (6) تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.703[a]	.495	.483	.13808846

a. Predictors: (Constant), ROE, ROA

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (6) بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R = 0.703) وهي دالة إحصائياً وتدل على وجود علاقة ارتباط طردية ومقبولة بين المتغيرات المستقلة نسب الربحية (العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية) والأمان المصرفي (غدير، 2012، 69)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والأمان المصرفي، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة

إحصائية بين الربحية والأمان المصرفي، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R Square =0.495) مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (نسب الربحية) تؤثر على المتغير التابع (الأمان المصرفي) بما يعادل 49% فقط، أي أن المتغيرات المستقلة (نسب الربحية) تفسر ما نسبته 49% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بالاعتماد على معامل الانحدار.

الجدول (7) تحليل التباين الأحادي[a] ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.586	2	.793	41.576	.000[b]
	Residual	1.621	85	.019		
	Total	3.206	87			

a. Dependent Variable: BS

b. Predictors: (Constant), ROE, ROA

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن قيمة F لاختبار تحليل التباين الأحادي قد بلغت 41.576 وبالتالي أحد معاملات خط الانحدار لا تساوي الصفر.

الجدول (8) معاملات خط الانحدار[a] Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.161	.018		8.949	.000
	ROA	2.866	.325	.923	8.830	.000
	ROE	-.437	.102	-.448	-4.283	.000

a. Dependent Variable: BS

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن شكل المعادلة هو: BS= 0.161 + 2.866 ROA – 0.437 ROE وبالنظر إلى معنوية معاملات خط الانحدار نجد أنها أقل من5%، وبالتالي تعدَ هذه المعادلة منطقية مع مبدأ عمل هدف الربحية وهو تحقيق الأرباح والذي يعني تعظيم ثروة الملاك، وهذا الهدف هو أحد وظائف الأمان المصرفي وهو تعظيم ثروة الملاك، مما يزيد من قيمة رأس المال والأرباح غير الموزعة ويساعد على امتصاص الخسائر ومواجهتها.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة الميدانية وفي ضوء اختبار فرضيات البحث، توصّل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

1. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة (إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة/ إجمالي الودائع؛ إجمالي الأصول السائلة/ إجمالي الودائع؛ إجمالي الأصول السائلة/ إجمالي الأصول) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2009–2016.

2. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية (العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2009–2016.

3. أوضحت الدراسة أنه كلما ازدادت نسبة (إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة/ إجمالي الودائع) بنسبة 1% يزداد الأمان المصرفي بنسبة 0.877%، وكلما ازدادت نسبة (إجمالي الأصول السائلة/ إجمالي الأصول) بنسبة 1% يزداد معه الأمان المصرفي بنسبة 0.942%، بينما كلما ازدادت نسبة (إجمالي الأصول السائلة/ إجمالي الودائع) بنسبة 1% ينخفض الأمان المصرفي بنسبة 0.851%.

4. أوضحت الدراسة أنّه كلما ازدادت نسبة العائد على الأصول بنسبة 1% يزداد الأمان المصرفي بنسبة 2.866%، بينما كلما ازدادت نسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة 1% ينخفض الأمان المصرفي بنسبة 0.437%.

5. تمّ التوصل إلى النموذج الكمي التالي الذي يوضح أثر السيولة على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية: BS = −0.801 +0.877 Liq1 −0.851 Liq2 +0.942 Liq3.

6. تمّ التوصل إلى النموذج الكمي التالي الذي يوضح أثر الربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية: BS= 0.161 + 2.866 ROA – 0.437 ROE.

التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة التي تعكس أثر السيولة والربحية على الأمان المصرفي، يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة الحفاظ على مستويات مرتفعة وجيدة من الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية، وذلك عن طريق زيادة رأس المال والاحتياطات بحيث تزيد عن نسبة 20%، نظراً لدوره المهم في رفع مستوى الربحية والسيولة، بمعنى آخر تعظيم ثروة الملاك وحماية أموال المودعين الذين يمثلون أهداف الأمان المصرفي.

2. ضرورة الحفاظ على مستويات جيدة من السيولة في المصارف التجارية الخاصة السورية نظراً لدورها المهم في رفع مستوى الأمان المصرفي السوري، والالتزام بقرارات مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بالحفاظ على مستويات السيولة المقررة لدى كل مصرف.

3. الاهتمام باستثمار أموال المساهمين وكافة أصول المصارف بالشكل الذي يسهم في تعظيم العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ويحمي وجودها واستمرارها، أي السعي لتعظيم عوائد المصرف نظراً لدورها المهم في رفع مستوى الأمان المصرفي في بيئة الأعمال السورية.

4. الاستفادة من نموذج السيولة الذي توصل إليه البحث وتطويره إلى نماذج أكثر تطوراً من خلال الاعتماد على بيانات لفترات زمنية أطول: BS = −0.801 +0.877 Liq1 −0.851 Liq2 +0.942 Liq3 لغرض معرفة تأثير كل نسبة من نسب السيولة على الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية.

5. الاستفادة من نموذج الربحية الذي توصل إليه البحث وتطويره إلى نماذج أكثر تطوراً من خلال الاعتماد على بيانات لفترات زمنية أطول: BS= 0.161 + 2.866 ROA – 0.437 ROE لغرض معرفة تأثير كل نسبة من نسب الربحية على الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية.

6. توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على المصارف التجارية الخاصة فقط، بل أن تشتمل المصارف الإسلامية والمصارف العامة.

المراجع:

أبو زيد، الدسوقي. *"إدارة البنوك 2"*. جامعة القاهرة، مركز التعليم المفتوح، 2003.

الأمين، ماهر؛ ومحمد، البهلول؛ وعبد الرحمن، الحارس. *"محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية"*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، **المجلد 36 – العدد 1**، 2014، ص 165- 187.

القرعان، فادي؛ كتلو، حسن؛ طه، لارا. *"إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية"*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، **المجلد 36 – العدد 4**، 2014، ص 295-311.

احلاسه، نصر. *"دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"*. رسالة ماجستير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2013.

بوعبدلي، أحلام؛ سعيد، حمزة. *"دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة"*. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. **المجلد 7، العدد 2**، 2014، ص 100-114.

خريوش، حسني؛ وخالد، الزعبي؛ ومحمد، العبادي. *"العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني: دراسة ميدانية"*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، **المجلد 18 – العدد الثاني**، 2004، ص 59-77.

زاهر، لانا. *"أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، **المجلد 36 – العدد 6**، 2014، ص 393- 411.

سعاد، دحاوي. *"دور القروض في تفعيل الاستثمارات: دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA"*. رسالة ماجستير منشورة، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاري، تخصص مالية. 2014.

شهاب الدين، ابتسام. *"الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية: دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2010-2014"*. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2016.

صباح، بهية. *"العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين: دراسة تحليلية"*. رسالة ماجستير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال. 2008.

ضاهر، حنان؛ الخنيسة، خليل. *"أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية"*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، **المجلد37 – العدد 5**، 2015، ص 333-351.

عمران، مجد. *"أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية: نموذج مقترح"*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، **المجلد 37 – العدد 1**، 2015، ص 461-482.

عاشور، ناجية. *"دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"*. رسالة ماجستير منشورة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2014.

غدير، باسم غدير. *"تحليل البيانات المتقدم باستخدام IBM SPSS Statistics 20"*. الطبعة الأولى، سورية: حلب، 2012.

كنعان علي؛ محمد، علي. *"سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر"*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، **المجلد 30 – العدد الأول**، 2014، ص531-559.

مرهج، منذر. *"إدارة البنوك 1"*. سورية: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، برنامج التعليم المفتوح، 2016.

مزيق، رامي. *"دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية"*. رسالة ماجستير غير منشورة، سورية: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم إدارة أعمال. 2014.

مسعودي، رزاق؛ والتهامي، أم الخير. *"دور البنوك في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة حول البنك الوطني الجزائري BNA ورقلة"*. رسالة ماجستير منشورة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، 2013.

الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية **www.dse.sy**

ONGORE, V; KUSA, G. *"Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya"*. International Journal of Economics and Financial Issues. **Vol. 3, No. 1,** 2013, pp. 237-252.

ASPAL, PARVESH; NAZNEEN, AFROZE. *"An Empirical Analysis of Capital Adequacy in the Indian Private Sector Banks"*. American Journal of Research Communication. **Vol. 2, No. 11,** 2014, pp. 28-42.

MWIZARUBI. M; SINGH. H; PRUSTY. S.*"Liquidity – Profitability Trade-off in Commercial Banks: Evidence from Tanzania"*. Research Journal of Finance and Accounting. **Vol. 6, No. 7,** 2015, pp. 93-100.

SIMIYU. CHRISTINE. *"Effect of Macroeconomic Variables on Profitability of Commercial Banks Listed in the Nairobi Securities Exchange"*. International Journal of Economics, Commerce and Management. **Vol. 111, Issue. 4,** 2015, pp. 1-16.

HERYANTO. *"Effect of Liquidity and Profitability to Bank Stock Return in Indonesia Stock Exchange (IDX)"*. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. **Vol. 6m No. 3,** 2016, pp. 131-138.

AL-AFEEF, MOHAMMAD; AL-TA'ANI, ATALLAH. *"The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005-2016)"*. International Journal of Economics and Finance. **Vol. 9, No. 9,** 2017, pp. 102-110.